

# من أجل توليد النمو

تخفيض أعداد الفقراء من خلال تحليل النفقات العامة المفصلة حسب النوع الاجتماعي: حالة كمبوديا

الإعانات المالية المقدمة لتوفير مقاعد مدرسية تعود بالفائدة فقط على الأطفال الذين ينتظمون في المدارس المدعومة من القطاع العام. فإذا قامت الأسر، كما يحدث نمطياً، بتسجيل عدد من الأولاد أكثر من البنات، فإن ذلك سوف يؤدي إلى فروقات في معدلات انتشار المنافع يقررها النوع الاجتماعي: على الرغم من أن هذا غير مقصود كهدف من أهداف السياسات الحكومية، فإن كما أكبر من الدعم الحكومي يذهب إلى الأولاد وليس للبنات. فإذا ما استمرت البنات في التسجيل بأعداد أقل من الأولاد في مراحل التعليم الأعلى، فإن تحويل تركيز الإنفاق الحكومي من التعليم العالي إلى الدراسة الابتدائية، أو توفير المنح المدرسية لتشجيع البنات على الاستمرار في الدراسة إلى ما بعد المرحلة الابتدائية، ينبغي أن يضمن أن البنات يحصلن على حصة أكبر من الإعانات المالية الموجهة للتعليم في المستقبل. وعليه، فإن انتشار منافع الإنفاق العام بالنسبة لإحدى المجموعات (كالبنات مثلاً)، يعتمد على عاملين، هما: استخدام الخدمات التي تمولها الحكومة من جانب تلك المجموعة وتوزيع الإنفاق الحكومي. فإذا كان الهدف هو توفير التعليم الابتدائي للجميع، فإن الوزن النسبي للإعانات المالية للبنات ينبغي رفعه لكي يصبح بالإمكان توفير خدمات أخرى، مثل المواصلات والمراحض، والتي ستشجع بدورها على تحقيق معدلات التحاق أكبر بين البنات.

## النوع الاجتماعي والتعليم في كمبوديا

لقد كانت المسوحات العائلية التي أجريت في كمبوديا مفيدة في صياغة الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات، والتي تم التوصل إليها من خلال المراجعة المتكاملة للتقييم الدفترى والإنفاق العام. ففي كمبوديا، تنخفض معدلات التحاق البنات بالمدارس بشكل ملموس في نهاية المرحلة الابتدائية، مما يؤدي إلى إحداث فجوة كبيرة في النوع الاجتماعي في المرحلة الأدنى للدراسة الثانوية. وقد أوضحت نتائج المسح بأن هناك ثلاثة عوامل تساعد في تفسير تسرب البنات غير المتناسب من المدارس. وهذه العوامل هي:

أولاً: على الرغم من تساوي التكاليف المباشرة للتعليم بين الأولاد والبنات، إلا أن أولياء الأمور يعتقدون عموماً أن تعليم بناتهم ينطوي على تكاليف أعلى للفرص

يمكن لعمليات مراجعة الإنفاق العام أن تساعد الحكومات على توجيه نفقاتها من أجل تعزيز النمو لصالح الفقراء ومساعدة المجموعات الفقيرة والهشة. ويصبح هذا الاستهداف الأكثر فعالية عندما يتم رفده بتحليلات بيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي. وباستخدام مثال حديث من كمبوديا، تبين هذه المذكرة مزايا شمول تحليل البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي – وبخاصة تحليل معدلات انتشار المنافع – عند إجراء مراجعات الإنفاق العام وتصميم برامجه.

يعتبر تحليل انتشار المنافع وسيلة تقنية مفيدة لتقييم كيفية استهداف الإنفاق العام والجهات التي تستفيد منه. وهو يربط معلومات حول الإعانات المالية والتحويلات من الحسابات المالية للحكومة مع الصورة التوزيعية العامة للاستفادة من المرافق العامة في قطاع معين. يمكن الحصول على هذه المعلومات بسهولة من المسوحات العائلية، مثل مسح قياس مستويات المعيشة. كما يمكن لتحليل انتشار المنافع المفصلة حسب النوع الاجتماعي أن يأخذ أشكالاً متعددة تتراوح من مقارنة بسيطة للمستفيدين الذكور والإناث إلى تحليلات معقدة للاقتصاد القياسي. ويمكن بهذا استخدام التحليلات المفصلة حسب النوع الاجتماعي بمرور، حسب توفر البيانات، وهو أمر يمكن أن يتحول إلى مشكلة خطيرة في بلدان مثل كمبوديا.

اشتملت "المراجعة المتكاملة للتقييم الدفترى والإنفاق العام" الذي أجري في كمبوديا عام ٢٠٠٢، على تحليل مفصل حسب النوع الاجتماعي لانتشار المنافع، حيث حددت تحليلات تلك المراجعة العوائق التي تعترض سبيل النساء والبنات في الوصول إلى الخدمات العامة، وبخاصة في مجالي التعليم والزراعة، كما اقترحت الوسائل الكفيلة بمعالجة تلك العوائق.

## أثر الإعانات المالية التعليمية في النوع الاجتماعي

على الرغم من أنه من المفترض غالباً أن تكون الإعانات المالية العامة غير منحازة لأي من الجنسين، إلا أن تحليل انتشار المنافع للإنفاق على التعليم يكشف وجود تفاوت في مدى استفادة الذكور والإناث من الإنفاق على التعليم. ويعتبر التعليم العام عادة أحد المكونات الرئيسية للمصروفات الحكومية، إلا أن

لماذا يعتبر هذا النهج واعدداً بين أمثاله:

- يمكن تعزيز الأثر، الذي تحدته برامج الإنفاق العام على تخفيض أعداد الفقراء، وذلك بتحليل البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي في مراجعات الإنفاق العام، وبخاصة من خلال إجراء تحليل معدلات انتشار المنافع من حيث علاقتها التفصيلية بالنوع الاجتماعي.

- في كمبوديا، ساعد تحليل انتشار المنافع المفصلة حسب النوع الاجتماعي في تحديد كيفية زيادة معدلات التحاق الإناث بالمدارس الثانوية بأقل التكاليف، وذلك من خلال برامج المنح الدراسية والطرق المحسنة في المناطق الريفية والمرافق الصحية في المدارس.

- لقد تبين من "المراجعة المتكاملة للتقييم والإنفاق العام" في كمبوديا أن المتابعة الحثيثة أثناء التنفيذ مطلوبة للتأكد من أن نتائج تحليل انتشار المنافع المفصلة حسب النوع الاجتماعي قد تم استخدامها بفعالية. وقد أوصت المراجعة المتكاملة للتقييم الدفترى والإنفاق العام بأن تقوم جميع الوزارات بتطوير أهداف مفصلة حسب النوع الاجتماعي من أجل الوصول إلى المستفيدين ووضع أنظمة للتبليغ عن النجاح المتحقق في التوصل إلى تلك الأهداف.

البديلة وفوائد أقل. لذا نجد أن الأسر الفقيرة، التي لا تملك إمكانية تعليم أطفالها، تفضل توفير التعليم لأولادها.

ثانياً: حيث أن أنظمة النقل الريفية رديئة، فإنه كلما ازدادت المسافة من المنزل إلى المدرسة الثانوية أكثر من المسافة إلى المدرسة الابتدائية، فإن ذلك يشكل تعقيداً ملموساً للمواظبة المدرسية للبنات، اللواتي لا يملكن وسيلة للسكن في المدارس الداخلية أو ركوب الدراجات. ولا تتوفر للبنات الأنظمة الراسخة التي تتيح للأولاد السكن في المعاهد الدينية (المعابد) أثناء التحاقهم بالمدارس الثانوية.

ثالثاً: لا تتوفر المرافق المخصصة للمراحيض إلا في عدد قليل جداً من المدارس. كما أن هناك عدداً أقل من المدارس التي تتوفر فيها مراحيض منفصلة للأولاد والبنات. وهذه الأوضاع تخلق مشاكل تتعلق بالحشمة، وبخاصة بالنسبة للفتيات المراهقات.

### تحليل انتشار المنافع المفصلة حسب النوع الاجتماعي في مراجعة الإنفاق العام في كمبوديا

لقد أوحى كل من تحليل انتشار المنافع الوارد في المراجعة المتكاملة للتقييم الدفترى والإنفاق العام، جنباً إلى جنب تحليل أدوار الجنسين واختيارات الأسرة المبنية على المسوحات العائلية، بوجود ثلاث طرق لمعالجة القيود الموضحة أعلاه بطريقة ناجعة وبأقل التكاليف، ألا وهي: توفير المنح المدرسية للبنات، وتحسين وسائل النقل في المناطق الريفية، وبناء مراحيض مدرسية. ونتيجة لهذا التحليل، يجري حالياً تطبيق المرحلة التجريبية لبرامج المنح المدرسية، كما أن العمل جارٍ على قدم وساق في تنفيذ برنامج لشق شبكة طرق ريفية، والجهود تبذل لتزويد المدارس الحالية بالمراحيض، حيث من المتوقع أن تكون المدارس المنشأة حديثاً في كمبوديا مزودة بالمراحيض.

لقد أسهم استخدام تحليل انتشار المنافع المفصلة حسب النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى

بيانات المسوح العائلية، في تمكين المراجعة المتكاملة للتقييم الدفترى والإنفاق العام من تحديد الأولويات المناسبة لتخصيص الموارد، كما حدد وسائل أكثر فعالية لإدارة الإنفاق. ففي قطاع التعليم في كمبوديا، تم تسهيل اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالنتائج التي توصلت إليها المراجعة المتكاملة للتقييم الدفترى والإنفاق العام، وذلك من خلال برنامج وزارة التعليم والخاص بوضع الموازنات الموجهة لاستحداث البرامج (المرتبط بعملية التخطيط وإطار الإنفاق على المدى المتوسط، والمبني على أساس ١٢ برنامجاً للأولويات) وبناء قاعدة بيانات قوية للمستفيدين.

لا تقتصر النتائج الإيجابية للتحليل المفصل حسب النوع الاجتماعي على قطاع التعليم، فقد نجحت المراجعة المتكاملة للتقييم الدفترى والإنفاق العام في توفير المعلومات اللازمة لعمليات التخصيص المالية في قطاعي الزراعة والصحة، حيث عمد تحليل انتشار المنافع إلى تفحص آليات تمويل بديله (مثل صناديق الرعاية الصحية) ودراسة تأثيرات رسوم الانتفاع على استخدام الخدمات. فعلى سبيل المثال، أظهرت البحوث في قطاع الزراعة أن النساء في كمبوديا يشكلن غالبية المزارعين، إلا أنهن أقلية بين المستفيدين من الخدمات العامة، بحيث لا يشكلن سوى ٢٠ إلى ٢٠٪ من المشاركين في برامج الإرشاد الزراعي. أي أن البحوث الزراعية وبرامج الإرشاد الزراعي لا تركز على نشاطات المزارعات النساء على الرغم من أن النساء والرجال متخصصون في مهام مختلفة. وتعتري المخاوف المتعلقة بالأمان قدرة النساء على الوصول إلى خدمات الإرشاد الزراعي، التي تتطلب غالباً السفر إلى مراكز المقاطعات. كما أن موظفي خدمات الإرشاد الزراعي، وهم في غالبيتهم العظمى من الذكور، يجدون أنه من الصعب اجتماعياً إجراء اتصالات مباشرة مع المزارعات. إن هذه الأنماط تشير ضمناً إلى أن الرجال يستفيدون بصورة غير متناسبة من الإعانات المالية والخدمات التي تقدمها الحكومة للزراعة.

إن تحليل انتشار المنافع المفصلة حسب النوع

الاجتماعي، والذي أجري في نطاق المراجعة المتكاملة للتقييم الدفترى والإنفاق العام في كمبوديا، ساهم أيضاً في توفير المعلومات والعلامات القياسية الأفضل للمتابعة. وقد أوصت المراجعة المتكاملة للتقييم الدفترى والإنفاق العام بأن تعمل الوزارات كافة على تطوير أهداف مفصلة حسب النوع الاجتماعي، وذلك من أجل الوصول إلى المستفيدين ووضع أنظمة للتبليغ عن مدى النجاح في تحقيق تلك الأهداف. وستكون عملية تطبيق تلك التوصيات خطوة هامة نحو تعظيم الأثر الذي يحدثه الإنفاق العام في كمبوديا على الجهود المبذولة لتخفيض أعداد الفقراء.

### قراءات إضافية

- World Bank / Asian Development Bank (2003). "Cambodia -- Enhancing Service Delivery through Improved Resource Allocation and Institutional Reform. Integrated Fiduciary Assessment and Public Expenditure Review." <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/EASTASIAPACIFICEXT/CAMBODIAEXTN/0,,contentMDK:20182403~pagePK:141137~piPK:217854~theSitePK:293856,00.html>
- Lionel Demery, "Gender and Public Spending: Insights from Benefit Incidence" [www.worldbank.org/wbi/publicfinance/document/s/gender/Demery.pdf](http://www.worldbank.org/wbi/publicfinance/document/s/gender/Demery.pdf)

### لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

- جيليان براون (Gillian Brown)، رئيسة خبراء النوع الاجتماعي، ESSAD، على عنوانها [Gbrown1@worldbank.org](mailto:Gbrown1@worldbank.org) بالبريد الإلكتروني.

- سوزان رزاز، رئيسة الخبراء الاقتصاديين، MNSD، على عنوانها [Srazaz@worldbank.org](mailto:Srazaz@worldbank.org) بالبريد الإلكتروني.

تهدف نشرات "المناهج الواعدة لبرامج النوع الاجتماعي" إلى إبراز الأساليب المبتكرة والمستجيبة للنوع الاجتماعي، التي بالإمكان توظيفها عند التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي، والقابلة للتطبيق في مختلف المناطق والقطاعات. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع [www.worldbank.org/gender](http://www.worldbank.org/gender) على شبكة الانترنت، أو الكتابة إلى [gnetwork@worldbank.org](mailto:gnetwork@worldbank.org) بالبريد الإلكتروني.